

من واحد واقاما اليقنة على تاريخين قدم استنهما او كل منهما على الشراية
من لخر و ذكر تاريخا كانا سواءا كالمطاج على ملك موقر وذو اليد على ملك
اقدم الكا كان اولى او كل منهما على النتاج قدم ذو اليد واوحدهما على
الملك والاخر على الشجاج قدم هذا وعلى شيخ لا يعاد او بسبب الملك لا
يكثر وقدم او كل منهما على النتاج عندك وقتا وسن الدابة بواقع احد القنين
حكم به فان اشكل كانت بينهما او خالفها مطلقا والمطاج على الملك للمطلق وذو
اليده على الشراية منه قدم الشرا او كل منهما على الشراء من صاحبه ولم يوقتها تها
ورجح اليد ان برها على القبض والا فالخارج وان ادعيا عينا ويداخر مائة
او ملكا مطلقا واخرها في ولاسبقتها وتاريخ احدهما ملحق وحكم له وقوله الاخر
والقى التاريخ في الارث مطلقا وحكم لاسبقها في الملك والساكت عنه وان
كان في يدها او يدا حددها الغناه مطلقا ووافق الامام في رواية ولو تنازعانية
او قبضا احدهما راكبا ولاسه كان اولى من تعلق بلها مائة او حابيا
او خضاء والوجه والقبض الاحدهما فهو بينهما وقال ابن ابي الورد والقطون

على ان عشرين الاول سبعة والثاني ثلثه والثالث سهران وقال ثلثة عشر ستة
واربعة وثلثة او احد اثنين على شراؤها والاخر على نصفها فله ثلثة الارباع
وللاخر والاخر وقال ان ثلثا ولو كانت في يدها سلم الاول نصفها بقصا ونصفيها
بقصر او كل منهما ان يذلل بالملك من صاحبه والتم مختلف وبرهنا يقضي
بها بينهما ملكا وحكمه ويبيع كل منهما نصفها بنصفه او اثبات كراح امرة لم
يقض بواحدة من البيتين ويرجع التصديتها او كل منهما انه اشترى هذا
العبد من اخر وبرهنا يقضي كل منهما فان شاء اخذ نصفه بنصف النش
والا تترك فان قضى بينهما وفاق احدهما لا اختار لم باخذ الاخر جميعه
فان وقت احدهما قدم او وقتا قدم الاسبق او اهلا ومع احدهما قبض
قدم او احدهما شراة والاخر هبة وقبضا ولم يوقتها قدم الشراة او احدهما
شراة وامر ان انه موهو وبرهنا يحكم به بينهما ولها بنصف القيمة وقدم الشراة
وحكم لها كالحاها او رهنا وقبضا والاخر هبة وقبضا وبرهنا قدم الرهن
وان برهن الخارجان على الملك والشراة قدم استنهما وان ادعيا الشراة

من واحد واقاما اليقنة على تاريخين قدم استنهما او كل منهما على الشراية
من لخر و ذكر تاريخا كانا سواءا كالمطاج على ملك موقر وذو اليد على ملك
اقدم الكا كان اولى او كل منهما على النتاج قدم ذو اليد واوحدهما على
الملك والاخر على الشجاج قدم هذا وعلى شيخ لا يعاد او بسبب الملك لا
يكثر وقدم او كل منهما على النتاج عندك وقتا وسن الدابة بواقع احد القنين
حكم به فان اشكل كانت بينهما او خالفها مطلقا والمطاج على الملك للمطلق وذو
اليده على الشراية منه قدم الشرا او كل منهما على الشراء من صاحبه ولم يوقتها تها
ورجح اليد ان برها على القبض والا فالخارج وان ادعيا عينا ويداخر مائة
او ملكا مطلقا واخرها في ولاسبقتها وتاريخ احدهما ملحق وحكم له وقوله الاخر
والقى التاريخ في الارث مطلقا وحكم لاسبقها في الملك والساكت عنه وان
كان في يدها او يدا حددها الغناه مطلقا ووافق الامام في رواية ولو تنازعانية
او قبضا احدهما راكبا ولاسه كان اولى من تعلق بلها مائة او حابيا
او خضاء والوجه والقبض الاحدهما فهو بينهما وقال ابن ابي الورد والقطون

بها بينهما ملكا وحكمه ويبيع كل منهما نصفها بنصفه او اثبات كراح امرة لم
يقض بواحدة من البيتين ويرجع التصديتها او كل منهما انه اشترى هذا
العبد من اخر وبرهنا يقضي كل منهما فان شاء اخذ نصفه بنصف النش
والا تترك فان قضى بينهما وفاق احدهما لا اختار لم باخذ الاخر جميعه
فان وقت احدهما قدم او وقتا قدم الاسبق او اهلا ومع احدهما قبض
قدم او احدهما شراة والاخر هبة وقبضا ولم يوقتها قدم الشراة او احدهما
شراة وامر ان انه موهو وبرهنا يحكم به بينهما ولها بنصف القيمة وقدم الشراة
وحكم لها كالحاها او رهنا وقبضا والاخر هبة وقبضا وبرهنا قدم الرهن
وان برهن الخارجان على الملك والشراة قدم استنهما وان ادعيا الشراة

Copyright © King Saud University